المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

قسم العدالة البيئية

تقرير مشروع "التبادل الشبابي حول العدالة البيئية"

ولايـــة جندوبة: بين ثراء المـــوارد الطبيـعيّـــة والتهميـــش البيئـــي

ولاية جندوبة من 20 إلى 25 جوان 2022

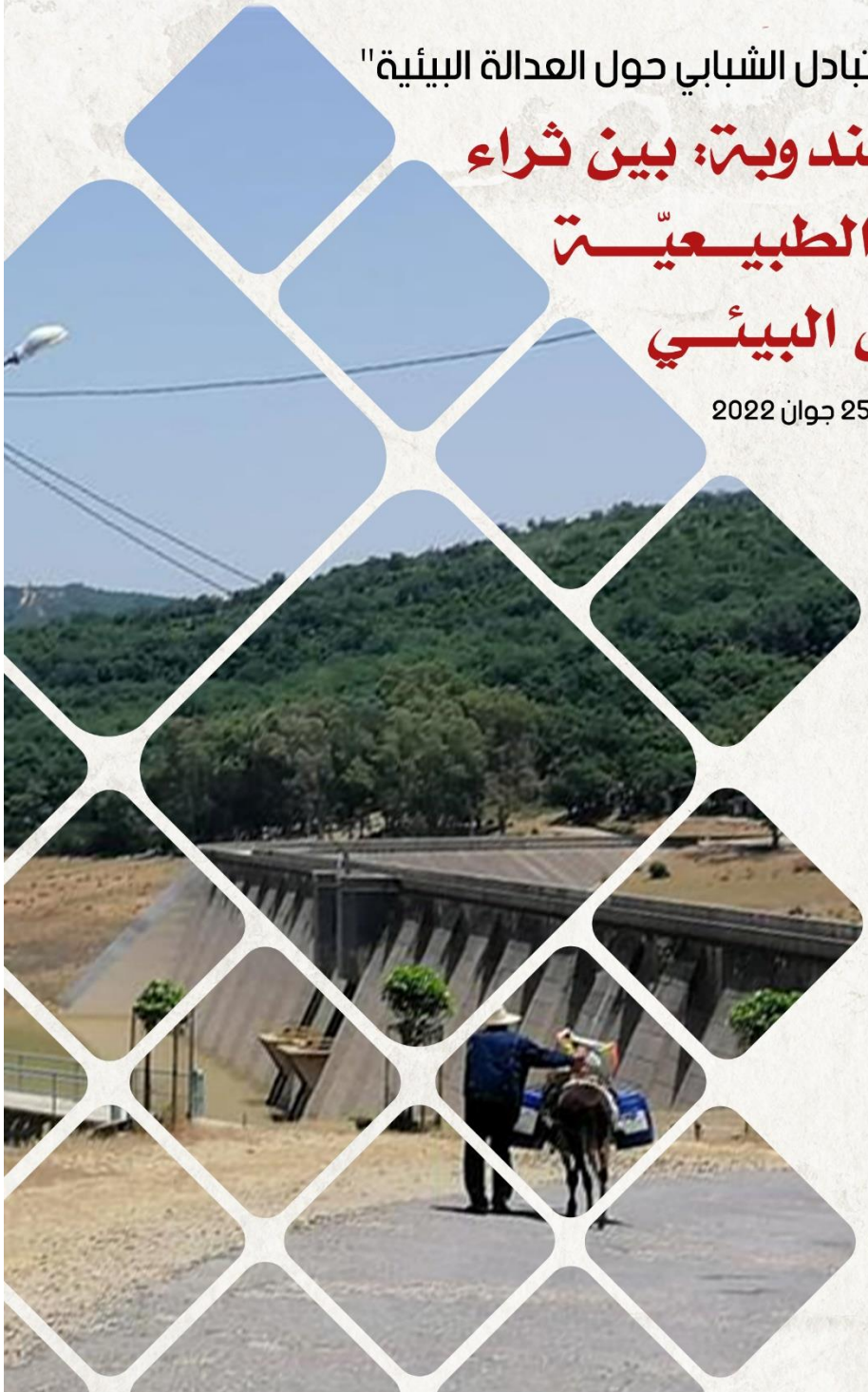

ديسمبر 2022

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
قسم العدالة البيئية

تقرير مشروع "التبادل الشبابي حول العدالة البيئية"

ولاية جندوبة: بين ثراء الموارد الطبيعيّة والتهميش البيئي

ولاية جندوبة من 20 إلى 25 جوان 2022

تقرير

هاجر خلفـاوي
صبري مـــالكـي
محمد بوشقرة
حلمي صكوحي
نورهـان العبيدي
ولاء خضـــري
جابر كرعـــاني
انجـى النعيجـي
Armelle Afi

تأطير

حياة العطار
رابح بنعثمان
رحاب مبروكي
محمد قعلول
منيارة مجبري

تنسيق

ايناس لبيض

الفهرس

المقدمة

الصفحة 04

حتى إلي يموت ما نلقوش باش نغسلوه!

هاجر خلفاوي، حلمي صكوحي، جابر كرعاني

الصفحة 05

معضلة التلوث الصناعي بولاية جندوبة

محمد بوشقرة وصبري مالكي

الصفحة 13

ثروات طبيعية في مواجهة التغيرات المناخية: أي مستقبل للمنظومة الايكولوجية بولاية جندوبة؟؟

نورهان العبيدي، انجي النعيجي وولاء خضري

الصفحة 20

L'abandon de la protection du patrimoine forestier malgré un cadre législatif clair L'exemple des incendies de 2021 dans la forêt entre Fernena et Aïn Draham

Armelle Afi

Page 28

ملحق: روابط الفيديوهات المنتجة في إطار التبادل الشبابي

الصفحة 34

المقـــــدمة

انتظم من 20 الى 25 جوان 2022 بمعتمدية عين دراهم من ولاية جندوبة ملتقى التبادل الشبابي في دورته الرابعة الذي ينظمه قسم العدالة البيئية بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وشارك في هذه الدورة 17 شابا وشابة منخرطين.ات في الشأن البيئي وأصيلي.ات ولايات قفصة والقيروان والمنستير وجندوبة من أجل الاطلاع على اهم التحديات البيئية بمنطقة الشمال الغربي وعلى رأسها اشكالية التزود بالماء الصالح للشراب بالمناطق الريفية والتلوث الصناعي الناجم عن أنشطة المعامل المنتصبة بهذه الربوع بالإضافة الى الإشكاليات في علاقة بالصرف الصحي. كما تم العمل كذلك على ظاهرة التغيرات المناخية التي تلقي بظلالها على المنطقة سيما اندلاع الحرائق والتغيرات التي تتهدد المنظومة الغابية برمتها.

وعلى امتداد ستة ايام متواصلة انقسمت بين القيام بالزيارات الميدانية وبين تلقي حصص تكوينية في اليات كتابة التقارير وتركيب الفيديوهات والمناصرة. تمكن الفريق من انتاج اربعة تقارير وأربعة أفلام قصيرة توثق للإشكاليات البيئية بولاية جندوبة وتقدم قراءة في الأسباب والحلول الممكنة وفق رؤية المنتدى.

ويهدف هذا التقرير من ناحية الى تثمين المجهودات التي قام بها المتطوعون.ات المشاركون.ات في دورة التبادل الشبابي لسنة 2022 من اجل تحفيزهم.ن على الانخراط الفعلي والمتواصل في النضال البيئي ومن ناحية ثانية الى التأكيد على ان خطر التلوث وتدهور المنظومة الايكولوجية واقع مشترك بين مختلف مناطق البلاد لذلك وجب توحيد الجهود من اجل الضغط على صناع القرار لإيقاف هذا النزيف الذي يتهدد واقع الأجيال الحاضرة ومستقبل الأجيال القادمة.

نتمنى لكم قراءة ممتعة.

قسم العدالة البيئية بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

حتى إلي يمُوت
مَـــا نلقُوش بَـــاش نِغسلُوه!*

هاجر خلفاوي، حلمي صكوحي، جابر كرعاني

* رابط المقال على موقع المنتدى:
shorturl.at/FMX16

إطار عام

تقع ولاية جندوبة بإقليم الشمال الغربي للبلاد التونسية. وقع إحداثها في 20 جوان 1956 وتمسح 310 كلم مربع أي حوالي 2٪من المساحة الوطنية ويبلغ عدد سكانها 407.000ساكنا وفق إحصاء 2014موزعين على 14 بلدية و9معتمديات.

تعتبر ولاية جندوبة الخزان المائي للبلاد التونسية نظرا لاحتضانها 14٪من الموارد المائية الوطنية حيث يتراوح المعدل السنوي لكميات الأمطار بين 450 مم جنوب الولاية و1000 مم على السواحل الشمالية ويتجاوز 1500 بمرتفعات عين دراهم مع نسبة تزود بالماء الصالح للشراب تقدر ب 87.28٪.

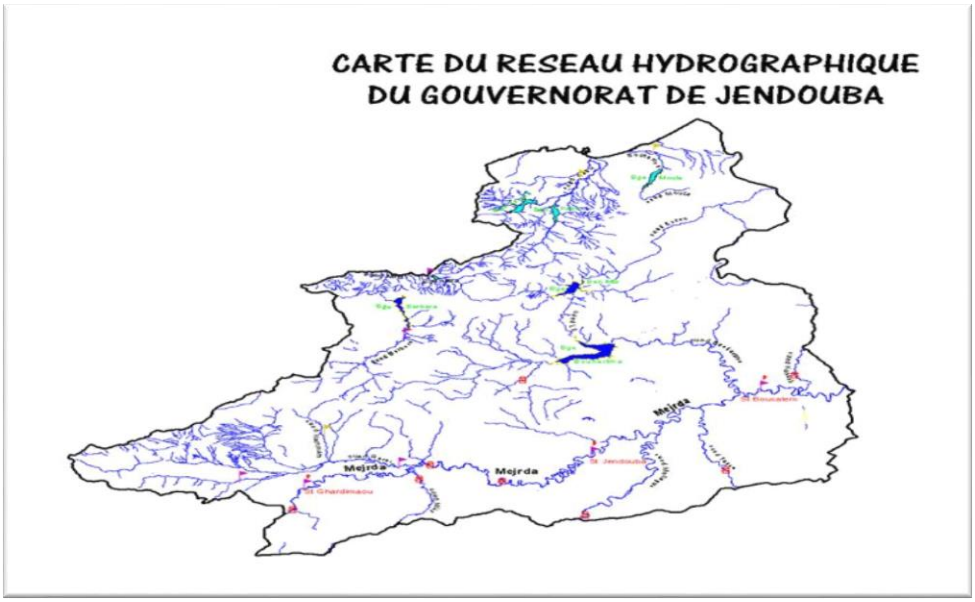

خارطة توزيع الشبكة المائية بولاية جندوبة[1]

تعتبر هذه الولاية جهة فلاحية بامتياز حيث تبلغ المساحة الصالحة للزراعة 299.4 ألف هكتار من بينها 39.3 ألف هكتار مساحات سقوية مع موارد مائية هامة قابلة للتعبئة تبلغ 662.2 م^3.لكن على الرغم من هذه المقومات تعاني الجهة من عديد المشاكل

[1] المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بجندوبة، 2022

لعل أبرزها النقص الحاصل في التزود بالماء الصالح للشراب ومشكلة الصرف الصحي التي تعاني منها عديد المعتمديات.

في إطار مشروع العدالة البيئية للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تم تنظيم ملتقى لتبادل الشباب بولاية جندوبة تضمن العديد من الزيارات الميدانية التي عاين من خلالها الشباب المشارك جملة من الإشكاليات البيئية كان من أبرزها مشكلة الصرف الصحي. ويعاني من هذا المشكل بالخصوص حي النور النقرة بمعتمدية بلطة بوعوان والذي يقطنه حوالي 1500 ساكنا كان لنا معهم لقاء مطول للاستماع إلى مشاغلهم حول مشكلة الصرف الصحي وانعكاساتها البيئية والصحية.

حي النور في غياب الصرف الصحي

يتمثل الإشكال أساسا في غياب الربط بشبكة الصرف الصحي مما يضطر الأهالي إلى حفر أبار لتجميع المياه المستعملة (مياه غسيل ودورات المياه...). وفي شهادة حية للسيد منير حويجي أكد أنه:

"في حالة هطول الأمطار يصل ارتفاع الماء إلى متر، حيث يكون الحي في حالة كارثية بسبب كثرة الأوحال التي تؤثر خاصة على تنقل التلاميذ الى مدارسهم وكبار السن"

وفي شهادة ثانية ذكرت السيدة وريدة غزواني أن:

" أمنيتها الوحيدة هي ربط الحي بشبكة الصرف الصحي والقطع مع المعاناة التي يتسبب فيها انسداد البالوعة المحدثة داخل المنزل لجمع المياه المستعملة مما يتسبب في فيضانه وانتشار الروائح الكريهة والحشرات "

بركة للمياه الراكدة المستعملة في حي النورالنقرة

تحركات الأهالي للمطالبة بربطهم بشبكة الصرف الصحي

قام المتساكنون بالاتصال بالسلط المعنية (البلدية والديوان الوطني للتطهير) لكنهم لم يجدوا أذانا صاغية مما اضطرهم إلى القيام بالعديد من التحركات الاحتجاجية عن طريق التظلم والتفاوض وصولا إلى غلق الطريق الرابطة بين بوسالم وطبرقة.

ويعتبر الحق في الصرف الصحي من حقوق الإنسان الاساسية وبنفس درجة أهمية جميع الحقوق الأخرى وذلك مثل ما أكد عليه مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتاريخ 1 أكتوبر 2010[2]. كما تضمن الدولة التونسية حسب الفصل 47 من دستور 2022الحق في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ وتسعى إلى توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي. وبالإضافة إلى ذلك يقر الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة بالحق في المياه والصرف الصحي اللذان يعتبران أساسيين لضمان صحة جيدة وعيش كريم.

[2]https://www.ohchr.org/ar/topic/water-and-sanitation

منطقتا العيايدة وحوطة مباركة تعانيان العطش

تشتهر ولاية جندوبة بثراء مواردها المائية من سدود وبحيرات وعيون طبيعية لكن من المفارقات أن عديد المناطق تعاني من عدم توفر الماء الصالح للشراب وغياب ربطها بشبكة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه. كما لا تتجاوز نسبة ربط المدراس بالماء الصالح للشراب في ولاية جندوبة 50٪ مقارنة بولايات أكثر حظا على غرار تونس الكبرى أين تصل نسبة الربط إلى 100٪[3] . وحسب المقال الصادر بجريدة الشروق في 8 سبتمبر 2008 للصحفي عبد الكريم السلطاني يصل عدد المدارس المعطشة بولاية جندوبة الى 100 مدرسة وهو ما يؤثر على جودة التعليم ويساهم في انتشار الأمراض مثل التهاب الكبد الفيروسي والعجز الكلوي إضافة الى المشاكل النفسية لدى الناشئة التي تؤدي في نهاية المطاف الى انتشار ظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة.

كما تعرف مختلف معتمديات ولاية جندوبة أزمات عطش على غرار منطقة عين الحاج بلطة بوعوان وفج حسين غار الدماء وحليمة معتمدية فرنانة ومشراوة بمعتمدية عين دراهم[4].

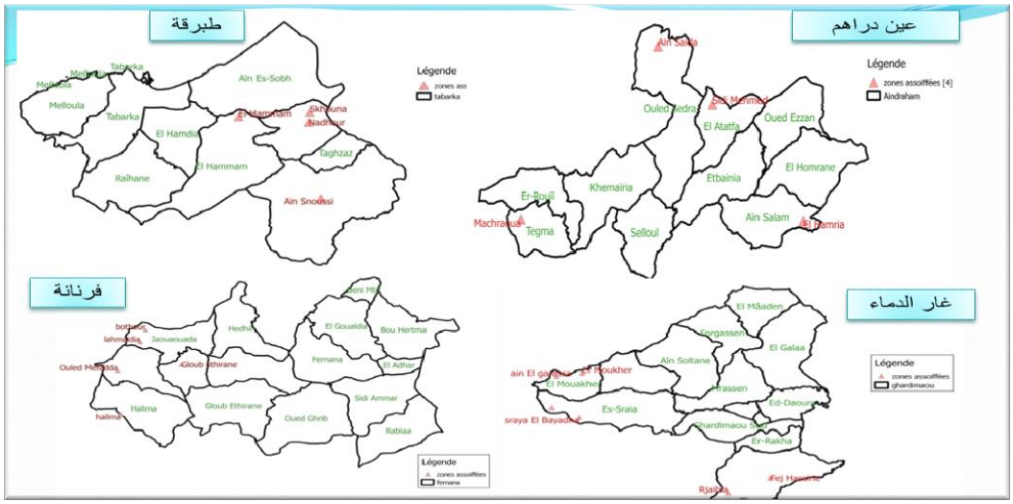

العمادات المعطشة بولاية جندوبة

[3] تقرير المنتدى لسنة2021: المنظومة الوطنية للتعليم والتكوين. بين تداعيات المنوال التنموي وضرورات الإصلاح

4المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بجندوبة، 2022

سكان منطقة العيايدة ينتفضون من اجل حقهم في الماء

وقد عاينا بتاريخ 23 جوان 2022 وقفة احتجاجية بمنطقة العيايدة بمعتمدية بلطة بوعوان بسبب تعطل مشروع التزود بالماء الصالح للشرب منذ4 سنين.

وفي شهادة لإحدى المتساكنات بمنطقة العيايدة التابعة لمعتمدية بلطة بوعوان قالت:

" اعاني من اوجاع في أسفل الظهر ولاأستطيع حمل الماء مما اضطرني الى الاستعانة بالحمار... وتعينني قريبتي في جلب 4"ابادن" نتقاسمها فيما بيننا.. نحن لا نطلب مقرونة ولا تشغيل، مطلبنا الوحيد هو الماء. في العادة اقطع مسافة 4 كيلومترات وفي حالة التعب استعمل ماء بحيرة اللوح رغم انه غير صالح للاستعمال بسبب انتشار جثث الحيوانات النافقة "

الطريق الى الماء

اهالي عين الحاج وبني محمد يتشاركون عين الماء مع الحيوانات

اما في منطقة عين الحاج وبني محمد من نفس المعتمدية التي قمنا بزيارتهما بتاريخ 23جون 2022تختلف الوضعية بالنظر الى استغلال الاهالي لعين جبلية في ظروف مزرية إضافة الى التضاريس الوعرة التي تتسبب في كم هائل من المخاطر مثل الانزلاقات. معاناة هذه المنطقة لم تتوقف عند هذا الحد اذ انهم يتقاسمون هذا المصدر الوحيد للمياه مع الحيوانات منها غير الأليفة.

ظروف جلب الماء في منطقة عين الحاج

الطريق المؤدية للعين **تقاسم الحيوانات والأهالي لنفس العين**

وفي شهادة للسيدة مريم اكدت انها تعاني معاناة كبرى منذ الفجر في جلب المياه لها ولحيواناتها كما اضافت ان شح المياه وصعوبة الحصول عليه تسبب في هجرة معظم شباب المنطقة.

كما أكد لنا الشاب حلمي سلامي أن الوضعية متواصلة على حالها منذ عشرات السنين. وفي سؤالهم عن التداعيات الصحية، أجمع المتساكنون على انتشار أمراض المفاصل والقصور الكلوي.

في انتظار دورها في جلب الماء

وتجدر الإشارة إلى قيام الاهالي بعدة تحركات احتجاجية مطالبين بحقهم في الماء الصالح للشراب كما نص على ذلك الفصل 48 من الدستور التونسي الجديد "على الدولة توفير الماء الصالح للشراب للجميع على قدم المساواة، وعليها المحافظة على الثّروة المائية للأجيال القادمة". لكن وككل مرة، تتعلل الدولة ممثلة في الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بارتفاع كلفة المشروع، وتشتت التجمعات السكنية ووعورة تضاريس المنطقة.

الحق في الماء والصرف الصحي حقوق مدسترة وجب مناصرتها

وفي الختام، نؤكد من جانبنا كمنتدى تونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ممثلا في قسم العدالة البيئية أن لكل مواطن الحق في الماء الصالح للشراب كما وكيفا مع العدل في التوزيع بين المناطق الحضرية والريفية مهما كانت الصعوبات والمشاكل الجغرافية أو الأعذار التي تتحجج بها الهياكل المعنية خاصة منها الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والجمعيات المائية التي وجب النظر في جدواها. كما نذكر بمقترحنا في إحداث هيكل يعنى بتزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب تحت مسمى الصوناد الريفي.

مُعضِلَة التلوث الصِناعِي بولايَة جندوبة *

محمد بوشقــرة وصبري مالكـــي

* رابط المقال على موقع المنتدى:
shorturl.at/kwZ02

إطار عام

بين جهل بحجم المخاطر التي تصيب البيئة والمحيط وتلوح بمستقبل دراماتيكي للاجيال القادمة وبين غطرسة المنشآت الصناعية وتمردها على القوانين والتشريعات تحت حماية السلطة وتواطؤ مؤسساتها، وبين واقع اجتماعي واقتصادي متأزم طوع الواقع وقلب المعادلة لفائدة الانتاج الصناعي على حساب سلامة البيئة وصحة الناس، تاهت الخطط التنموية وكثرت الانتهاكات وتفاقمت المشاكل حتى تعممت الكوارث وتقاسمتها كل الجهات تقريبا. اعتداءات كبيرة وملوثات عديدة ناتجة عن المشاريع الصناعية التي لم يردعها رادع ولم توضع لها الضوابط الكافية للحد منها.

يهتم هذا المقال بالوضعية البيئية بولاية جندوبةالتي تتذيل الترتيب الوطني من حيث مؤشر التنمية. وتحتل المرتبة 22 من جملة الولايات حسب وثيقة المخطط الجهوي للتنمية 2023-2025 التي تضبط الرؤية الاستراتيجية للتنمية بالجهة رغم ثراء مخزونها الطبيعي والبشري وموقعها الجغرافي المتميز[5]. هي عينة من الولايات التي همشتها سياسات الدولة وتجاهلتها كل البرامج التنموية واستنزفتها الوحدات الصناعية فزادت من معاناة سكانها الذين لم ينهم منها شيء غير الامراض والمتاعب. وتتركز بالجهة مجموعة من المصانع الملوثة والمضرة بالبيئة والمخالفة للقوانين ولقواعد الصحة. مصانع تستنزف الثروات الطبيعية وتنتهك حقوق الانسان وتتجاهل نداءات وصرخات الناس.

وتتوزع المناطق الصناعية بولاية جندوبة في معتمديات جندوبة وجندوبة الشمالية وبوسالم وطبرقة ومن بين أهم الوحدات الصناعية الملوثة بالجهة والتي كانت محور زيارات ميدانية قمنا بها في إطار برنامج التبادل الشبابي الذي نظمه قسم العدالة البيئية بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في جوان 2022 نذكر معمل الحليب والالبان "دليس" المنتصب بمعتمدية بوسالم ومعمل الخميرة بالمركب السكري ببني بشير التابعة لمعتمدية جندوبة الشمالية.

[5] مقال بموقع شمس أف أم https://bit.ly/3SH7oim

وحدات صناعية منتجة للموت والأمراض

1. مصنع الريان لإنتاج الخميرة تجاوزات بالجملة وغياب للرقابة

يعاني اهالي منطقة بن بشير التابعة لمعتمدية جندوبة الشمالية منذ عقود من تدهور الوضع البيئي بالمنطقة جراء ضخ المياه المستعملة للمعمل في احواض قريبة من سكناهم. احواض تحولت الى مستنقعات ومسكن للحشرات حولت بدورها المنطقة الى مَكْرَهة صحية ونقطة سوداء منفّرة للسكان. ظاهرة تصريف المياه الملوثة مباشرة في الوسط الطبيعي وقرب التجمعات السكنية دون القيام بالمعالجة الاولية تكررت وتعممت تقريبا في كل الجهات وبدلا من ان تكون المصانع رافدا للتنمية بحيث تساهم في النهوض بالوضع الاقتصادي والاجتماعي وتعود بالفائدة على المجتمع المحلي باتت مصدرا للكوارث ومحركا للاحتجاجات. وقد شهدت جهة جندوبة طيلة العشرية الاخيرة عدة تحركات احتجاجية نظمها اهالي المناطق المتضررة ونشطاء المجتمع المدني الذين يطالبون بالحق في بيئة سليمة والحق في التنمية، "تنمية حقيقية" كما تريدها جندوبة على لسان ابنائها اعضاء تنسيقية "جندوبة تريد تنمية حقيقية" الذين دام اعتصامهم لأشهر وانتهى بعقد مجلس وزاري سنة 2019 في حكومة يوسف الشاهد انبثقت عنه جملة من القرارات لم تر النور الى اليوم.

> "جل الاحتجاجات التي قامت على خلفية مطالب بيئية لم تلق من الطرف المقابل غير التجاهل والتعنت وواجهتها السلطة اما بالوعود والمماطلة أو بالقمع، في تواطؤ واضح مع المخالفين واصحاب النفوذ "

هذا ما جاء على لسان السيد منجي الزايدي، أحد اهالي جندوبة وناشط في المجتمع المدني الذي أكد لنا مواكبته لجلسات التفاوض المنعقدة على مر السنوات الفارطة والتي لم تفض الى حل نهائي، على غرار جلسة 15 جوان 2022 التي خصصت لمتابعة ملف التصرف في مياه غسيل الخميرة تحت اشراف وزير الفلاحة والصيد البحري آنذاك والتي تقرر على إثرها الانطلاق الفوري في تركيز مشروع محطة التطهير وتمكين المعمل من

المساحة المناسبة خلال ثلاث سنوات مقابل تعهد الشركة بدفع تعويضات على الاراضي التي ستستغلها والالتزام بالتدابير اللازمة.

لكن غياب الجدية في تطبيق القرارات وعدم الالتزام بالتعهدات ساهم بشكل كبير في فقدان الثقة في السلط وفي القوانين الموضوعة وأدى الى تراجع منسوب الاحتجاج والتطبيع نوعا ما مع التلوث، خاصة في ظل هشاشة الظروف الاجتماعية والاقتصادية بالجهة وصعوبة تحقيق المعادلة بين الحق في الشغل والحق في البيئة السليمة كما يروّج لها لشل عزائم المحتجين وتفكيك صفوفهم وفق ما جاء على لسان عمر القندوزي أحد شباب منطقة بن بشير.

حوض مخصص لإلقاء المياه الغير معالجة المتأتية من معمل الخميرة

لا يمثل معمل الخميرة الوحدة الصناعية الوحيدة التي تلوث البيئة وانما هو جزء من شبكة من المصانع والمنشآت المتركزة بالجهة. وخلال دورة التبادل الشبابي اطلعنا ايضا على مشكل معمل "دليس" المنتصب بمنطقة الروماني التابعة لمعتمدية بوسالم.

2. معمل "دليس" عينة اخرى من الملوثات الخطرة

كثرت تشكيات أهالي منطقة الروماني من معتمدية بوسالم بولاية جندوبة من الدخان الملوث الصادر عن أحد مصانع الحليب المجاورة لتجمعهم السكني، وكثرة الروائح التي باتت تهدد صحتهم وصحة اطفالهم، الى جانب تسرب المياه الملوثة الى الاراضي الفلاحية المجاورة وعبر مياه وادي مليان ونفوق المواشي والحيوانات مما تسبب في خسائر مادية لعدد من الفلاحين.

وقد التقينا بأحد اهالي المنطقة، السيد عامر الخميسي، فلاح صاحب مشروع لتربية النحل، الذي أفادنا بأن كمية العسل المنتجة وجودته تراجعت بسبب تأثر مراعي النحل بالتلوث الناتج عن ركود المياه وعن الدخان.

صورة لمجرى المياه المتأتية من معمل دليس

وحسب تصريح المدير العام للشركة، التركي العبيدي، لموقع البيئة نيوز في شهر مارس 2018 فإن وجود الدخان ناجم عن استخدام أحد انواع الطاقة الملوثة "الفيول" وأن مسالة الدخان الصادر من المصنع كان يفترض أن تنتهي حال وصول الغاز ليحل محل "الفيول" علما وان هذه المادة تستخدمها المصانع نظرا لضعف تكلفتها مقارنة بتكلفة الغاز[6].

وازاء هذا الوضع قام الاهالي بالتظلم لدى السلطة المحلية ولمعتمد الجهة. ونظرا لعدم تجاوب سلط الاشراف مع مطالبهم قاموا بوقفات احتجاجية في شكل تصعيدي تعبيرا عن استيائهم ورفضهم للانتهاكات والتجاوزات البيئية وللمطالبة بحقهم في التنمية وبأولوية تشغيل ابناء المنطقة في إطار المسؤولية المجتمعية للمصنع. لكن كل هذه التحركات قوبلت بالرفض وعدم الاكتراث. بل تعرض ايضا المحتجون للقمع والتجريم والسجن ليتواصل بذلك مسلسل قمع السلطة لأصحاب الحقوق خدمة لمصالح اصحاب النفوذ.

قوانين غير مطبقة وسلطة متواطئة

رغم ترسانة القوانين التي تنظم القطاعات وتحمي البيئة وحقوق الانسان، ورغم دستورية الحق في بيئة سليمة وفي العدالة الاجتماعية وفي التنمية المستدامة وانخراط تونس في عدة مؤتمرات دولية وامضائها لعديد الاتفاقيات وتعهدها بجملة من الخطط التي ترمي الى حماية البيئة بكل مكوناتها وضمان استدامتها وحماية حقوق الاجيال القادمة فان الشرخ الحاصل بين ماهو نظري وتطبيقي قد توسع وازداد حدة. كما ان تواطؤ مؤسسات الدولة خاصة الموكول عليها مراقبة التجاوزات وردعها وتنفيذ القوانين بات جليا مما أفقد الثقة في السلطة وغذى لدى عموم الناس شعورا باللا انتماء والرغبة في مغادرة البلاد.

6 مقال بجريدة البيئة نيوز https://bit.ly/3rhLZRo

تساؤلات عديدة تجول بخاطرنا في علاقة بدور وزارة البيئة ووكالة حماية المحيط ومدى جدية اللجان الموكول لها صلاحيات منح الرخص والتأشير على دراسات التأثير على المحيط ورقابة انشطة المصانع ورصد المخالفات وردع المخالفين. الى جانب مدى قابلية عدة قوانين للتطبيق على غرار قانون المسؤولية المجتمعية الذي يمثل ترجمة لعدم جدية الدولة التونسية في تطبيق خطط التنمية المستدامة والنهوض بالجهات الداخلية وتنمية المجتمعات المهمشة.

امثلة لبعض القوانين المنظمة لأنشطة الوحدات الصناعية والمنشآت التي من شأنها ان تضر بالبيئة والمحيط

القانون عدد 87 لسنة 1983 المؤرخ في 11 نوفمبر 1983 المتعلق بحماية الأراضي الفلاحية وجميع النصوص التي نقحته وتممته

القانون عدد 91 لسنة 1988 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لحماية المحيط

القانون عدد 70 لسنة 1995 المؤرخ في 17 جويلية 1995 المتعلق بالحفاظ على المياه والتربة

القانون عدد 34 لسنة 2007 المؤرخ في 04 جوان 2007 المتعلق بجودة الهواء

القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار

القانون عدد 35 لسنة 2018 المؤرخ في 11 جوان 2018 المتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات

ازاء تفاقم الاشكاليات البيئية وكثرة التهديدات التي لحقت البيئة وضرت بصحة الانسان ومستقبله وأمام تعنت السلطة واعتمادها سياسة الابواب الموصدة والأذان الصماء وتواطؤها مع المنتهكين بات من الضروري ان تتوحد مجهودات المجتمع المدني وكل المهتمين بالشأن البيئي والمدافعين عن حقوق الانسان والخبراء والباحثين من أجل التصدي للانتهاكات ومناصرة اصحاب الحقوق والمساهمة بشكل فاعل في صياغة مقترحات قابلة للتطبيق والدفع نحو تغيير السياسات التنموية والاقتصادية وتغيير منظومات الانتاج بالشكل الذي يحافظ على البيئة ويضمن استدامتها الى جانب العمل على تغيير العقليات ونشر الوعي بأهمية الحقوق البيئية ومدى ارتباطها ببقية حقوق الانسان. كما لا ننسى أهمية اللجوء الى القضاء لتكريس العدالة البيئية وفرض تطبيق القانون باعتبار ان الحق في التقاضي حق مدستر لا غبار عليه.

ثروات طَبِيّعية فِي مواجَهة التغْيِراتْ المُنـــاخِيّة: أيّ مستقبــل للمنظومة الاِيكُولوجِيـــة بولايَة جندوبة ؟؟ *

نورهان العبيدي، انجى النعيجي. ولاء خضري

* رابط المقال على موقع المنتدى:
shorturl.at/cgsDR

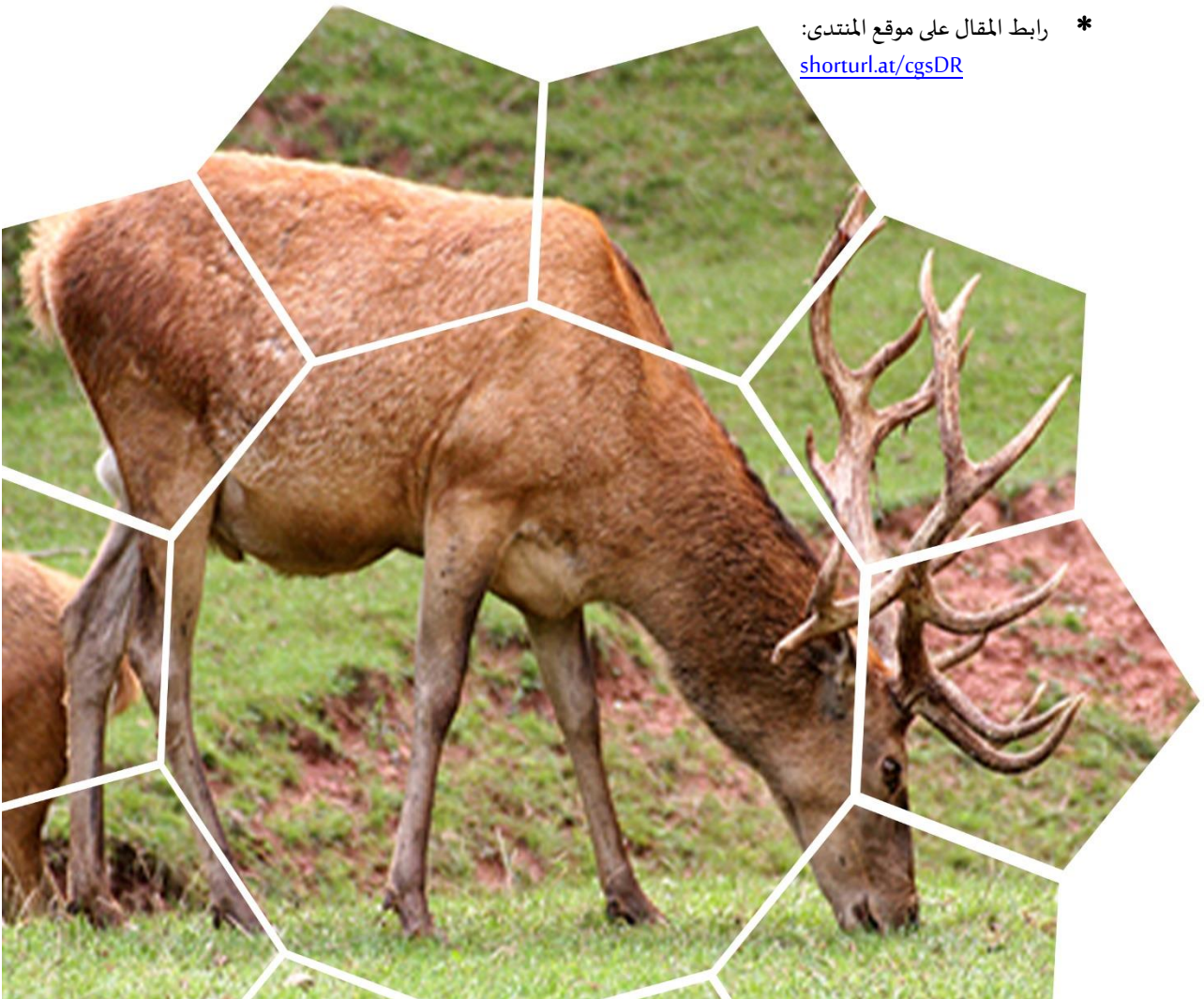

الإطار العام

على مساحة قدرها 3102 كلم شمال غربي البلاد التونسية تتمركز ولاية جندوبة، القلب النابض والخزان المائي للبلاد، اذ تحتوي ما يقارب 14 بالمائة من الموارد المائية الوطنية لسنة 2022 حسب تقرير المندوبية الجهوية للفلاحة. وعلى الرغم مما تمثله الموارد المتواجدة بالمنطقة من ثروة طبيعية هامة،إلا أن الوضع البيئي الحالي والتوقعات المستقبلية تنذر بالخطر وتدعو الى ضرورة وضع حد لتدهور الوضع البيئي بالمنطقة كما أن التغيرات المناخية التي يشهدها العالم وما يرافقها من إرتفاع درجات الحرارة وتراجع معدل التساقطات و بروز ظاهرة الانجراف البحري إضافة الى ارتفاع وتيرة الحرائق الغابية، أدت الى فقدان العديد من الأصناف النباتية والحيوانية مما أثر سلبا على التنوع البيولوجي بالمنطقة برا وبحرا.

ويحاول هذا التقرير لقسم العدالة البيئية بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية المنجز ضمن دورة التبادل الشبابي بولاية جندوبة 2022 الوقوف على مختلف هذه الاشكاليات.

ثروة بيولوجية في طريقها الى الاندثار

رغم المناخ الرطب لولاية جندوبة وأهمية مواردها الطبيعية، إلا أن تفاقم التأثيرات السلبية الناتجة عن التغيرات المناخية قد طالت التنوع البيولوجي وأخلت بالنظم الإيكولوجية البرية والبحرية بالمنطقة. فجندوبة بغاباتها الممتدة وسهولها الخصبة من المفترض أن تؤمن البيئة الملائمة لنمو العديد من الأصناف النباتية والحيوانية التي تشكل جزءا مهما من النظام البيئي، اذ تلعب دورا بارزا في حماية التوازن الإيكولوجي وحماية الأمن الغذائي، غير أن العديد منها إنقرض والبعض الاخر أصبح اليوم مهددا بالانقراض مثل الأيل الأطلسي وإبن أوى وطير بومزين، وذلك بسبب الأنشطة البشرية وعوامل الطبيعة. .ويتواصل هذا الامر في مخالفة تامة لاتفاقية الامم المتحدة بشأن التنوع

البيولوجي[7] والتي تعد صكا قانونيا دَوْليّا لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام. وتنص على التزام الدول الأطراف بصون التنوع البيولوجي وضمان الاستخدام المستدام لمكوناته، وقد تمت المصادقة عليها من طرف البلاد التونسية بموجب القانون عدد 45 لسنة 1993.

الأيل الاطلسي بجندوبة[8]

1. التهديدات على الغابات

ويمثل الصيد العشوائي وتغيير صبغة الاراضي عبر زراعة المساحات الغابية بفعل التوسع العمراني من اهم المخاطر المحدقة بالثروة الغابية وذلك رغم تنظيم الدولة ممارسة حقوق الانتفاع بملك الدولة للغابات منذ 1988 عبر قرار وزير الفلاحة المؤرخ في نفس السنة. كما تواترت الظواهر المناخية المتطرفة مثل الحرائق والفيضانات والانزلاقات الارضية وارتفاع درجات الحرارة التي بلغت معدلات قياسية خلال السنوات الفارطة وصلت ما يقارب 52 درجة مئوية مقابل تراجع معدل هطول الامطار من 800 مم الى 600 مم بين 2018 و2021. كل هذه الظواهر القت بظلالها على الجانب البيئي بالجهة

[7] https://legal.un.org/avl/pdf/ha/cpbcbd/cpbcbd_ph_a.pdf
[8] https://www.ecomena.org/climate-change-tunisia-ar/

ما سبب خللا في التوزان الايكولوجي عبر فقدان منتوج اغلبية الغابات المحدثة مثل اشجار الصنوبر والصنوبر الحلبي. كما توجد في جندوبة وتحديدا غابات فرنانة اصناف نباتية ذات صبغة عطرية وأخرى طبية قد لا تسمح الظروف المناخية الحالية وممارسات الاستخدام غير المستدام بديمومتها مثل الحلحال والذرو والريحان والفطريات، حسب ما افادتنا به الناشطة بجمعية نساء من أجل المواطنة والتنمية سعاد الوذيني التي أكدت على انعكاساتها السلبية على الثروة الحيوانية بالمنطقة.

وتتواصل هذه الانتهاكات للثروة الغابية في مخالفة للقوانين المحلية والمواثيق الدولية المنظمة مثل اتفاقية باريس[9] حول المناخ والتي صادقت تونس عليها بموجب القانون الأساسي عدد 72 لسنة 2016 المتعلق بالموافقة على "اتفاق باريس" حول المناخ لتنفيذ الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.

2. الانجراف البحري بطبرقة

الثروة البحرية بمعتمدية طبرقة تشهد بدورها انتهاكات جسيمة ساهمت في اختلال التوازن البيولوجي البحري، وذلك بسبب الاعتداء على الملك العمومي البحري عبر التوسع في البناءات القريبة من الكثبان الرملية، حيث تم قطع النباتات التي كانت تمثل حاجزا لمنع تقدم رمال الشاطئ واستبدالها بنباتات للزينة داخل المناطق السياحية دون الاخذ بعين الاعتبار ظاهرة الانجراف البحري حسب ما أكدته لنا العضو في جمعية نساء طبرقة لمياء المنصوري مشيرة الى أن عدم صيانة الشاطئ الصخري المتواجد بالقرب من ميناء طبرقة وعدم تهيئة مصدات الامواج ساهمت في تفاقم ظاهرة انحسار الشاطئ بشكل ملحوظ.

[9] https://unfccc.int/sites/default/files/arabic_paris_agreement.pdf

صورتوضح تقدم البحرب175 مترابين سنتي 2006 على اليسارو2022 على اليمين

ألسنة اللهب تلتهم غابات فرنانة: ما تأثيرها على الثروة الغابية؟

بين المسالك الوعرة المؤدية الى منطقة عين الدبة من معتمدية فرنانة والقابعة في اعلى القمم الغربية لشمال البلاد، إندلعت حرائق هائلة دمرت مساحات شاسعة من غابات جندوبة في درجات حرارة تجاوزت 52 درجة مئوية مسجلة بذلك رقما قياسيا ساهم في تأجيج الحرائق التي مثّلت الرياح وقودا ممتازا لتوسع حلقاتها وانتشارها على مسافات أوسع، وذلك بمعدل 3 كلم خلال 30 دق حسب ما أكده لنا مصدر مطلع من ادارة الغابات بعين دراهم. وقد أثرت الحرائق التي اشتعلت صائفة 2021 والتي بلغ عددها 144 حريقا في اعلى معدل وطني على العديد من النباتات والحيوانات، حيث التهمت النيران حوالي الف هكتار من الاشجار وهو ما تسبب في خسائر معتبرة في الثروة الحيوانية والنباتية تمثلت بالأساس في اتلاف مساحات شاسعة من الغطاء الغابي وبالتالي اتلاف الحشرات والحيوانات والنباتات مثل أشجار الصنوبر وهي من الاصناف النباتية غير القابلة للتجدد، وكذلك هجرة بعض الطيور وتدهور التربة وتآكلها،كما تسببت الحرائق في انجراف التربة وتفقيرها واختلال النظام البيئي بأكمله وتدمير مواطن التنوع البيولوجي ومآلف الحيوانات والعصافير.

صورتوضح تأثر أشجار الصنوبر بالحرائق التي اندلعت بغابات فرنانة صائفة 2021

1. يد الانسان وقود الحرائق؟

تشير أغلب المؤشرات الى أن الفعل البشري يقف وراء الخسائر الهائلة والزيادة الواضحة جدا في ترددات الحرائق الغابية ببعض الولايات ومن بينها جندوبة، وقد رصدت مصالح الحماية المدنية بالتعاون مع اعوان إدارة الغابات بعين دراهم أن نشوب النيران تم في مناطق متباعدة يصعب وصول معدات الاطفاء اليها، وذلك بهدف تشتيت مجهودات أعوان الاطفاء وإضعاف قدرتهم على مجابهة هذه الكوارث المفتعلة. ورغم فتح تحقيق في الغرض للتعرف على ملابسات هذه الجريمة إلا انه لم يتم الى اليوم تحديد الأسباب الكامنة وراء اقدام الجناة على هذه الافعال.

2. ما يجب على الدولة فعله؟

إن الآثار الناجمة عن الحرائق لن تزول من الغابة إلا بعد سنوات عديدة ولن تتمكن الحيوانات التي هربت من الحرائق من العودة مرة أخرى إلى بيئتها الأولى إلا بعد سنوات مديدة لذلك لا بد من اتخاذ الإجراءات التالية كالتشجير لتجديد الغطاء النباتي مع مراعاة اختيار الأنواع المناسبة للعيش في تلك الغابات، وأيضا تجنب الرعي الجائر للماشية. كما ندعو إلى إنشاء محميات توفر أماكن آمنة لأنواع عديدة من النباتات والحيوانات والقطع المنظم للأشجار، ناهيك عن الحفاظ على التربة والغابات، والمحافظة على المياه وتوفيرها وإزالة أوراق الأشجار الجافة وضبط التلوث الصناعي وإعادة تأهيل الغابات المحترقة مع صيانة الممرات المخصصة لوقف انتشار النار.

تأثير التغيرات المناخية على الموارد المائية

سد بني مطير

يمر الحمار محملا بمياه الشرب في "بيدون" والشيخ السبعيني يتبعه، والمكان سد بني مطير الذي يعد من أهم سدود ولاية جندوبة حيث بلغت سعة امتلائه 41.1 بالمائة، اي ما يعادل 24 مليون متر مكعب من اجمالي سعته التي تصل ال 60.39 مليون متر مكعب استنادا للتقرير الصادر عن المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بجندوبة 2022. ويستغل السد من طرف الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه بغرض التزود بالمياه الصالحة للشرب لأغلب معتمديات ولاية جندوبة مثل عين دراهم وبوسالم وفرنانة منذ سنة 1955 حسب ما أدلى به المسؤول عن السد محمد صوابي، الذي أكد على خطر الشح المائي الذي تواجهه تونس ونقص الموارد المائية للسدود بسبب ظاهرة التغيرات المناخية على المستوى العالمي، وتأثير إلقاء النفايات في عرض البحر المتوسط والتي قدرت

ب730 طن[10] يوميا حسب تقرير برنامج الامم المتحدة للبيئة الصادر سنة 2015.

كما سجلت نسبة التساقطات تراجعا في الاعوام الاخيرة نتيجة للاضطرابات التي يشهدها المناخ لتنخفض من 1133مم الى حدود 900 مم خلال 03 سنوات الفارطة. وتعتبر الامطار المورد الاول لتعبئة السدود وتغذية الاراضي والمحاصيل الفلاحية ، ما من شأنه أن يؤثر على مستقبل الموارد المائية بجهة جندوبة ومنطقة الشمال الغربي عامة. وهذا ما يضع الدولة التونسية امام تحد ملح يتطلب منها ضرورة الاعتراف الاستراتيجي بأهمية القطاع المائي والبيئي عامة إضافة إلى تكثيف اجراءاتها الوقائية والاستباقية حتى تتمكن من توفير بيئة امنة وتحقيق تنمية مستدامة تضمن لأجيال الحاضر والمستقبل حقوقهم البيئية كاملة.

[10] https://www.unep.org/ar/alakhbar-walqss/alnshrat-alshfyt/tqryr-sadr-n-brnamj-alamm-almthdt-llbyyt-yshyr-aly-astkhdamna

L'abandon de la protection du patrimoine forestier malgré un cadre législatif clair L'exemple des incendies de 2021 dans la forêt entre Fernena et Aïn Draham *

Armelle Afi**

* Lien de l'article sur le site du FTDES shorturl.at/apANQ

** Stagiaire FTDES et étudiante à l'université Paris Cité

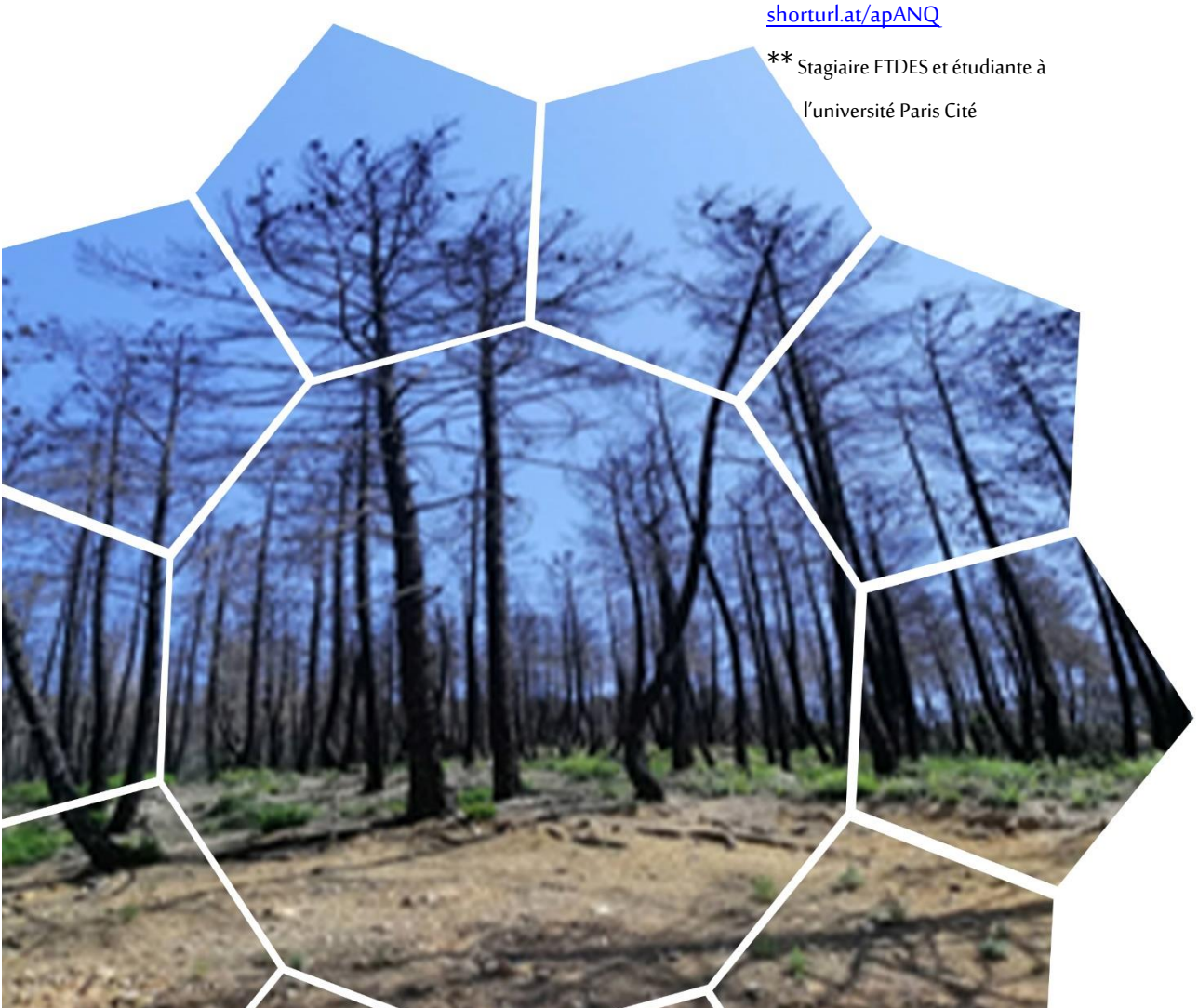

1- Une consécration juridique de la protection du patrimoine forestier

« Le patrimoine forestier est une richesse nationale. Sa protection et son développement constituent une exigence fondamentale de la politique nationale de développement économique et social. Il est du devoir de tout citoyen de contribuer à son extension et à sa sauvegarde »[11]. C'est avec cet article que débute le Code de la forêt tunisien. Ainsi, la protection de ce riche patrimoine semble être une priorité politique, au moins dans les textes.

Le Code de la forêt consacre une section entière aux incendies. Ainsi, dans les articles 93 à 95, est dressée une liste des situations dans lesquelles il est interdit d'utiliser le feu. En fonction des saisons et de la nature de la forêt, cette interdiction est valable dans la forêt, et dans un rayon allant de 200 à 500 mètres autour de la forêt. La sanction est fixée par l'article 96 : entre 50 et 150 dinars d'amende et une peine de prison allant de 16 jours à 3 mois. Si l'incendie atteint la forêt, l'auteur risque 3 mois à 2 ans de prison.

Si la mise à feu est volontaire, l'article 98 renvoie à l'article 307 du code pénal, issu de la loi n° 89-23 du 27 février 1989, qui prévoit une sanction de 12 ans d'emprisonnement, **voir la peine de mort en cas de décès causé par l'incendie.**

2- Le cas des incendies de 2021, dans les forêts entre Fernena et Aïn Draham

Avant les incendies du mois d'août 2021, la forêt de Ain Debba, entre Fernana et Ain Draham représentait une superficie totale de 3 100 hectares : 1 300 de garrigue, 1 200 de forêt naturelle, et 600 de forêt artificielle.

On y trouve de l'eucalyptus, du chêne-liège, du pin, du ricin, et de nombreuses plantes médicinales. Comme dans toutes les forêts tunisiennes, 40% des revenus des habitants de la région dépend de la forêt et des produits fourragers.

[11]Article 1er du Code de la forêt, [disponible en ligne], https://drive.google.com/drive/folders/1ES_wSmTrURsVIWbtOk0TSZVbe3cqsg4b

On y trouve aussi une faune riche : les sangliers et les loups par exemple. Ou encore les cerfs, espèce protégée notamment dans la réserve Feija, ou de Bou Mzaïem, mais en voie de disparition en raison du braconnage.

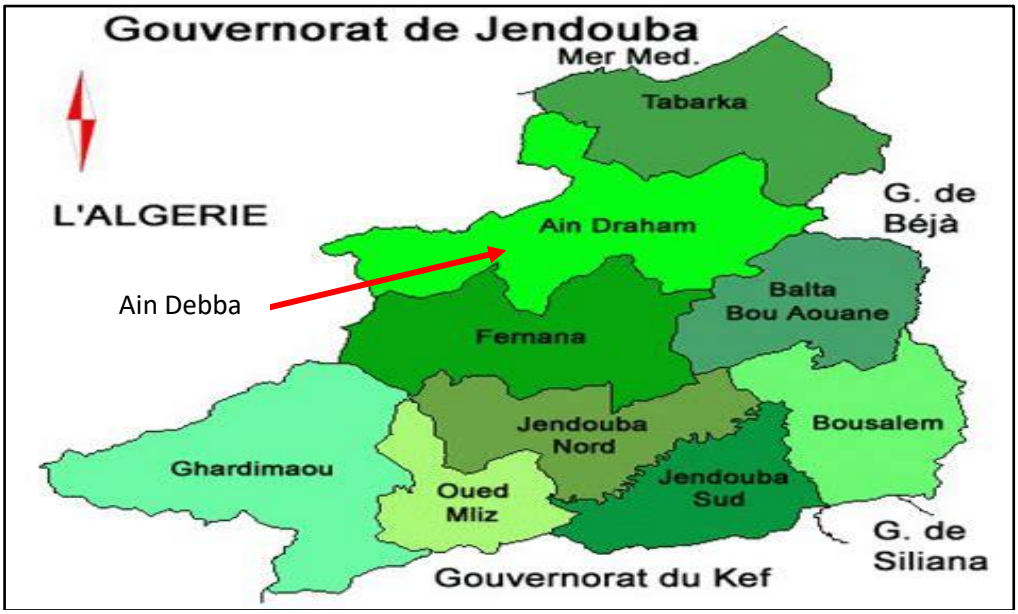

Localisation des incendies de 2021, dans la forêt de Ain Debba

Les changements climatiques et en particulier l'augmentation des températures, ont grandement affecté ce patrimoine forestier. En effet, des incendies se sont déclenchés dans la forêt de Aïn Draham le 10 août 2021, dans trois zones simultanées : Mankoura, Babouche et Dar el Alia.

La cause précise de ces incendies n'est pas connue, l'enquête n'a toujours pas été clôturée. En revanche, on peut affirmer avec certitude que l'augmentation des températures liée au réchauffement climatique y est pour quelque chose.La période estivale dure de plus en plus longtemps (elle inclue à présent les mois d'avril et d'octobre) avec des températures atteignant les 52 degrés et des périodes de précipitation toujours plus courtes. Ainsi, les risques de déclenchement d'incendies sont accrus, de même que les difficultés de maitrise du feu.

3- La difficile maitrise des incendies

En août 2021, la zone brûlée était difficilement accessible et totalement asséchée. Les intervenants (la Direction Générale des Forêts, la protection civile et l'armée) ne pouvaient l'atteindre qu'à pied. Cela a donc limité l'efficacité de l'intervention.

Par ailleurs, afin de limiter la propagation d'éventuels incendies, des pare-à-feu et des ceintures de protection sont aménagés par la Direction Générale de la Forêt (DGF) : ce sont des zones dépourvues d'arbres afin d'éviter la propagation du feu. Cependant, parfois, les habitants plantent dans ces zones afin de se les approprier. De même, par manque d'entretien par les services de l'Etat, la nature reprend ses droits dans ces zones. Elles ne sont donc pas toujours opérationnelles.

Des témoins de la région nous ont rapporté que le feu se propageait très rapidement : 6 kilomètres par heure ; et par différents moyens : la projection des pommes de pin, les animaux, par le pin (bois très inflammable) et par le sommet des arbres. Concernant ce dernier moyen, les intervenants de la DGF n'avaient pas le matériel nécessaire pour atteindre les hauteurs.

4- Les conséquences des incendies du mois d'août 2021

Les dommages liés aux incendies du mois d'août 2021 ont été estimés à 9 milliards de dinars, comprenant les ressources forestières perdues, ainsi que les terrains inutilisables depuis lors.

Le bois issu des zones brûlées doit être vendu afin de procéder à une replantation. Cependant, en raison de la grande quantité et de la dégradation de la qualité du bois, il est difficile de trouver des acheteurs, ou même de le vendre à un bon prix. Depuis les incendies, les zones sont restées en l'état.

Une fois le bois endommagé racheté, une commission étatique va décider comment organiser la replantation, dont le coût s'élève en moyenne à 30 000 dinars par hectare. Un sujet va particulièrement être discuté : les espèces d'arbres qui seront replantées. En effet, en raison du caractère très inflammable du pin, ce dernier a subi de fortes pertes. Peut-être qu'il ne sera pas replanté dans les zones brûlées afin de limiter les dommages en cas de nouvel incendie.

Photo de la forêt incendiée prise le 24 juin 2022

5- Pour la suite : des mesures à prendre d'urgence afin de limiter les conséquences du réchauffement climatique

Nous l'avons vu, la loi tunisienne offre une protection suffisante. En revanche, il est absolument nécessaire de renforcer les moyens des services forestiers afin d'en garantir son application.

Ces derniers doivent être capables d'intervenir en amont, afin de surveiller les zones à risques. En effet, les gardiens, des militaires payés une misère, sont souvent sans défense face aux criminels se procurant illégalement les ressources animales et végétales de la forêt. Pour ces raisons, les tours de surveillance placées à l'usage des gardiens au sein de la forêt, afin de pouvoir alerter en cas d'incendies ou de vol de bois, ne sont pas efficaces car pas utilisées. De même, il est nécessaire d'aménager davantage de par-à-feux et de ceinture de protection et d'en assurer l'entretien régulier.

Il est aussi urgent de procurer des moyens aux services de la forêt afin d'intervenir en aval. A titre d'exemple, des engins permettant de lutter contre le feu se développant au sommet des arbres seraient fort utiles.

De manière générale, il y a un manque cruel de personnel au sein des services de la forêt. Nous avons été informés par exemple, de l'absence de remplacement d'un agent parti à la retraite dans l'une des directions générales de la forêt de Jendouba. Ce dernier continue à exercer son travail d'une manière volontaire.

L'exemple des incendies dans la forêt de Fernena nous démontre les enjeux de la protection de ce précieux patrimoine. A la publication de cet article, le mois d'août est déjà là avec des records de température et son lot de ravages pour les forêts tunisiennes. Il est urgent que les responsables du dossier forêt au ministère de l'agriculture se penchent sérieusement sur la problématique des incendies !

ملحق: روابط الفيديوهـــات المنتجة في إطار التبـــادل الشبـــابي

- فيديوحول الحق في الماء : عمادات ولاية جندوبة المعطّشة

https://www.youtube.com/watch?v=nn2XS2-mgmg

- فيديو حول التلوث الصناعي بولاية جندوبة

https://www.youtube.com/watch?v=WI3foPp34cs

- فيديو حول التلوث بالنفايات الصلبة

https://www.youtube.com/watch?v=irvXYKrTj5U

- فيديو حول التغيرات المناخية: المنظومة الايكولوجية بولاية جندوبة بين فكي التغيرات المناخية والعوامل البشرية

https://www.youtube.com/watch?v=RfSYiETlCY0&t=8s

تقرير مشروع "التبادل الشبابي حول العدالة البيئية"

انتظم ملتقى التبادل الشبابي لمشروع العدالة البيئية في دورته الرابعة من 20 الى 25 جوان 2022 بولاية جندوبة بمشاركة 17 شابا وشابة من ولايات قفصة والقيروان والمنستير وجندوبة حيث مثل هذا الملتقى فرصة للاطلاع على اهم التحديات البيئية بمنطقة الشمال الغربي وعلى رأسها اشكالية التزود بالماء الصالح للشراب بالمناطق الريفية والتلوث الصناعي الناجم عن أنشطة المعامل المنتصبة بهذه الربوع بالإضافة الى الإشكاليات في علاقة بالصرف الصحي. كما تم العمل كذلك على ظاهرة التغيرات المناخية التي تلقي بظلالها على المنطقة سيما اندلاع الحرائق والتغيرات التي تهدد المنظومة الغابية برمتها.

ويهدف هذا التقرير الى تثمين المجهودات التي قام بها المتطوعون.ات المشاركون.ات في دورة التبادل الشبابي لسنة 2022 من اجل تحفيزهم.ن على الانخراط الفعلي والمتواصل في النضال البيئي ومن ناحية ثانية الى التأكيد على ان خطر التلوث وتدهور المنظومة الايكولوجية واقع مشترك بين مختلف مناطق البلاد.

ولاية جندوبة من 20 إلى 25 جوان 2022